موضوع علم الاجتماع
بين التماثل والتمايز

أ. موهوب مراد، جامعة تيارت

مقدمة:

شهد القرن التاسع عشر تحولات عميقة في النسق المعرفي الغربي، وكامتداد للثورة الصناعية والثورة العلمية وفي هذا السياق نشأ حقل معرفي يختص بدراسة وتفسير الظواهر الاجتماعية، اصطلح على تسميته فيما بعد بعلم الاجتماع، وانطلاقا من الآباء المؤسسين والمدارس التقليدية الوضعية والماركسية، مرورا بمدرسة الفعل الاجتماعي والبنائية الوظيفية وصولا إلى التيارات النقدية والبدائل النظرية المعاصرة، وكغيره من الحقول المعرفية الحديثة النشأة شهد علم الاجتماع – ولازال- العديد من النقاشات والمطارحات المعرفية والمنهجية، ولما كان من المسلمات الابستيمولوجية أن العلم بموضوعه ومنهجه فقد تطلب تأسيس علم الاجتماع توجيه النقاش حول مسألتين أساسيتين هما: الموضوع والمنهج.

في هذا البحث سنحاول تناول المبحث التالي: موضوع البحث الاجتماعي بين التماثل والتميز، والمقصود بهذا العنوان أن المقاربات النظرية والتعريفات المختلفة لموضوع البحث الاجتماعي تأرجحت بين مماثل للظاهرة الاجتماعية بالظواهر الطبيعية باعتبار المجتمع ينتمي إلى نفس مملكتي الحيوان والنبات كما أسست لذلك فلسفة الأنوار ومن بعدها المدرسة الوضعية، وبين مميز للموضوع الاجتماعي عن موضوعات العلم الأخرى باعتباره ظاهرة إنسانية معيارية. وقد اختلفت هذه التحديدات كما سنرى حسب الخصوصية التاريخية والمنطلقات المعرفية لكل مدرسة.

أولا: الظاهرة الاجتماعية من منظور وضعي

تقوم الوضعية في الدراسات الاجتماعية، على مبادئ الفلسفة الوضعية التي صاغها أوجست كونت خلال القرن التاسع عشر(19م)، ويقصد بالمقاربة الوضعية للظاهرة الاجتماعية «أن نفرض عليها أن تكون موضوعية على نمط العلوم الطبيعية نفسها...ويلزم علماء الاجتماع أن يكشفوا عن

طريق ملاحظة حرة دون استحسان أو استهجان للظواهر السياسية، وأن يروا فيها بصفة أساسية، كما هو في العلوم الأخرى مجرد موضوع قابل للملاحظة»[1]. وهو ما يمكن توضيحه من خلال المثالين التاليين:

1- أوجيست كونت: تشكل المقاربة الوضعية عند كونت نسقا فكريا مركزه قضيتان أساسيتان:[2].

الأولى: قانون الحالات الثلاث: وتمثل حالة التفكير الوضعي آخرها.

الثانية: نسق العلوم: الذي مؤداه أن العلوم تنتظم في نسق تسلسلي يشغل علم الاجتماع قمته.

وعلم الاجتماع من منظور وضعي عبر عنه كونت بقوله: « وأعني بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذي يتخذ من الظواهر الاجتماعية موضوعا لدراسته باعتبار هذه الظواهر من نفس روح الظواهر الفلكية والطبيعية الثابتة». [3] وعلى هذا الأساس سعى " أوجست كونت إلى وضع علم جديد للمجتمع لتفسير القوانين التي تنظم حياة العالم الاجتماعي مثلما هي الحال في العالم الطبيعي."[4]

إميل دوركايم: موضوع علم الاجتماع الذي هو الظاهرة الاجتماعية هو «كل ضرب من السلوك ثابتا كان أم غير ثابت، يمكن أن يبعث نوعا من القهر الخارجي على الأفراد، أو هي كل سلوك يهم المجتمع بأسره وكان ذا وجود خاص مستقل عن الصور التي تتشكل في الحالات الفردية».[5]

وهناك قاعدتان أساسيتان يصوران موقف دوركايم من الظاهرة الاجتماعية ويحددان خصائص هذه الأخيرة[6]:

القاعدة الأولى: الظواهر الاجتماعية تجسد طرق الفعل والتصرف والتفكير أو الشعور التي تقع خارج الأفراد وتتمتع بوجودها الواقعي خارج حياة الأفراد ومداركهم.

القاعدة الثانية: إن الظواهر الاجتماعية تمارس سلطة إرغامية على الأفراد (قهرا خارجيا)، غير أن الأفراد في أغلب الأحيان لا يدركون طابع الإرغام الذي تنطوي عليه الحقائق الاجتماعية. ونكتشف معنى القهر أو الإلزام في الاستجابات الجمعية للمواقف.

ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج عدة مسلمات أساسية تقوم عليها المقاربة الوضعية للظواهر الاجتماعية وهي:

1- التجربة الحسية: هي السبيل الوحيد إلى تحصيل المعرفة العلمية الموضوعية حول المجتمع يقول دوركايم: «إن العلم لا يستطيع أن ينهج منهجا آخر غير اعتبار الإحساس نقطة بدأ لدراسته...»[7].

2- شيئية الظواهر الاجتماعية: يقول دوركايم: «ومعنى أن نعتبر الظواهر الاجتماعية أشياء هو دراستها بنفس الطريقة التي تدرس بها الظواهر الطبيعية، وأن نتحرر من كل فكرة مسبقة حول هذه الظواهر، وأن تأتي معرفتنا بها من الخارج عن طريق الملاحظة والمشاهدة، وليس من الداخل عن طريق التأمل والاستبطان...»[8]. فوحدة الموضوع أو الوجود كما سادت عند التنويريين ثم عند كونت اقتضت القول بوحدة المنهج عند دوركايم.

3- موضوع العلم: هو العلاقات القائمة بين الظواهر، والتي لها ميزة الخارجية، ولا يكون البحث في جوهر الأشياء والأبنية الخفية.

4- القوانين الاجتماعية: تعبر عن حالات الانتظام المميز لظواهر المجتمع. فالمجتمع كما يقرر كونت يشبه الكائن الحي في خاصية واحدة وهي أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء.[9]

5- إمكانية التوقع: اعتبار القدرة على التوقع أو الفائدة العملية للمعرفة معيارا آخرا لقيمتها العلمية.

لذلك فإن أي مقاربة للموضوع الاجتماعي تسعى لأن تكون علمية حسب التصور الوضعي يجب أن تقوم على أساس الفصل الضروري بين مجالين للمعرفة:

الأول: يتمثل في إصدار أحكام متعلقة بوقائع أو حقائق حسية وهو المجال الذي يمكن ضمنه تحقيق الموضوعية لأنه مفتوح للملاحظة والإثبات. الثاني: يتمثل في صياغة أحكام قيمة وهو ما يتعارض مع العلم والموضوعية.

ومن منطلق هذه المقاربة فإن البحث الاجتماعي يكون علميا وموضوعيا فقط من خلال التزام الباحث بمايلي:

1. قواعد منهجية صارمة للوصول إلى تفسير موضوعي للظواهر المبحوثة.
2. التخلي عن الالتزام بأية أفكار أو توجيهات قيمة مسبقة .
3. محاولة الكشف عن ما هو قائم دون إضفاء معنى عليه أي تناول الظواهر الاجتماعية كما لو كانت أشياء أو باعتبارها مماثلة للظواهر الطبيعية والفيزيائية.
4. التزام الباحث بتفسير الاجتماعي بالاجتماعي، أي تفسير الظواهر الاجتماعية بأسباب من نفس جنسها، كما يحدث في العلم الطبيعي.

وقد تفاءل أصحاب الوضعية الجديدة بتحقيق هذه الشروط التي تجرد المنهج العلمي من كل العوالق، لذلك انصبت جهودهم على تطوير مناهج البحث الاجتماعي وأدوات الملاحظة, وأساليب جمع البيانات، وابتكار المقاييس المقننة واستخدام الأساليب الإحصائية و الرياضية.

هذا الموقف الوضعي بقي وفيا لمنطلقاته الأساسية، خلال تطوراته اللاحقة، لكن ما يعاب على هذه الرؤية يمكن تلخيصه في النقطتين التاليتين:

❖ التأسيس لنظرة اختزالية للحقيقة الاجتماعية باعتبارها تتعلق بالمعطيات الخارجية المحسوسة، وبالتالي إغفال جانب جوهري في السلوك الإنساني باعتباره سلوك إراديا وواعيا.

❖ لم يستطع الوضعيين الالتزام بشروط الموضوعية كما حددوها حيث أنطلق كلهم- كما يظهر في كتاباتهم مختلفة – من مواقف قيمة وإيديولوجية معلنة في أغلب الأحيان.

ثانيا: الموقف الماركسي: الظاهرة الاجتماعية موضوع علائقي

تشكل المادية التاريخية الأساس النظري والمنهجي عند ماركس، فالمادة هي التي توجد فقط، أما "الوعي أو الشعور" فظاهرة لاحقة. ويستند الموقف المعرفي لعلم الاجتماع الواقعي أو العلائقي إلى فلسفة هيجل المثالية، وفلسفة ماركس المادية القائمتان على التفسير الجدلي للتغير التاريخي. وبالتالي فإن علم المجتمع كما يسميه ماركس لا يبحث في مظاهر الأشياء وإنما يبحث فيما هو حاصل أو واقع فعلا من خلال التفسير العلائقي للوقائع الاجتماعية. يقول ماركس: العلم سوف

يصبح من دون جدوى لو أن المظهر الخارجي للأشياء وجوهرها كانا متطابقين.[10] ويقوم تصور ماركس للمجتمع على مسلمتين أساسيتين:[11].

الأولى: المادية التاريخية أو النزعة الاقتصادية الحتمية، والمقصود بها أنه وفي كل مرحلة تاريخية يتشكل المجتمع من بنيتين: بنية تحتيه مادية، وبنية فوقية لا مادية، وتكون فيها البنية المادية التحتية وخلال كل مرحلة تاريخية هي المنتجة للبناء الفوقي، والمحدد الرئيسي لشكل التطور الاجتماعي وتطوره، وبالتالي يكون لـــ:

1- العمل كممارسة اجتماعية.
2- إنتاج الثروة المادية.
3- بناء الطبقات الاجتماعية.
4- شكل توزيع الثروة في المجتمع.

كلها عناصر أساسية للوجود الاجتماعي الفعلي، وما يجب أن يدرسه عالم الاجتماع وليس المظاهر الخارجية للظواهر الاجتماعية.

الثانية: المادية الجدلية: أو الدياليكتيك أو آليات التغير الثلاث: القضية/نقيض القضية/ المركب.

ونعني بها أنه في كل مرحلة تاريخية يحدث التغير الاجتماعي والتطور التاريخي نتيجة لوجود الصراع بين النقيضين مما يؤدي إلى ظهور مركب الجدل، أي ظهور مرحلة جديدة يكون فيها للصراع الطبقي والطبقة الاجتماعية دورا أساسيا، فالتناقضات وتضارب المصالح المادية بين الطبقة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج والطبقة البروليتارية في ظل المجتمع الرأسمالي يؤدي بالضرورة إلى تعميق الوعي الطبقي الذي يفضي إلى الثورة، ومن تم ظهور المجتمع الاشتراكي (مركب الجدل).

وعليه يخضع المجتمع لعملية التطور باستمرار في ضوء تناقضات داخلية، فلا يعرف الكل (المجتمع) السكون أبدان لأنه يعيش دائما في حالة من التوتر بين الجزاء والكل[12].

من هنا تبرز أهمية العلاقات الاجتماعية فهم وتفسير إعادة إنتاج المجتمع على حساب المظاهر الخارجية كما هو الحال عند الوضعيين. فمقولة رأس المال مثلا تشير إلى علاقة وليس إلى مجرد أشياء مجرد منفصلة أو ملموسة ويكون الاقتصار على تحليل المظاهر بمثابة إنتاج للإيديولوجيا، حيث تنحسر المهمة النقدية للباحث الاجتماعي تحت تأثير المصالح البرجوازية إلى مجرد وصف المظاهر الخارجية للظواهر الاجتماعية[13].

وقد حدد جورج غيرفيتش-من خلال دراسته لتراث برودون وماركس- موضوع علم الاجتماع بأنه يعنى بـــ: بتحليل المجتمعات الكلية، وبتحليل الكليات، وأبدى ارتيابه من الدراسات المجزأة غير المرتبطة بتفكير شمولي. وهنا تكون الأولوية للعلاقات الاجتماعية كالصراع الطبقات الاجتماعية، الاستلاب والاستغلال...إلخ، وليس للمظاهر أو الأفعال الفردية.

وبالتالي فإن التحليل العلائقي هو الأسلوب الموضوعي لدراسة المجتمع من خلال التزام الباحثين بـــ[14]:

1. تمييز الموضوع الاجتماعي: ويقصد به التأكيد على الطبيعة الإنسانية والتاريخية للوجود الاجتماعي والسلوك الإنساني ورفض أي خاصية نفسية أو طبيعوية.
2. خاصية العلائقية: التأكيد على الجانب العلائقي للظواهر الاجتماعية، واعتبار أن علاقات الإنتاج هي التي تحدد الأشياء.
3. التمييز بين المظهر والجوهر: حيث أن التحديد العلمي يتناول الثاني من خلا ل الأوليات الخفية، لأن الواقع يقدم نفسه بطريقة معكوسة. بسبب تأثير الإيديولوجيا على علماء الاجتماع.

وهو ما يمكن تحقيقه من خلال نهج المادية التاريخية من جهة، وممارسة النقد من جهة أخرى. لكن الملاحظ ورغم محاولة الماركسيين لتجاوز الموقف الوضعي، فقد وقعوا في أخطاء متشابهة من خلال: التفسير الأحادي للمجتمع والتاريخ والثقافة، باعتبار أن كل ذلك تابع للعامل الاقتصادي، وهو تصور قاصر ومختزل.

ثالثا: موضوع البحث الاجتماعي من منظور علم اجتماع الفهم

عكس المقاربة الوضعية ومنذ ظهور كتابات ماكس فيبر فإن نظرية الفعل الاجتماعي ترى بأن دور علم الاجتماع يبرز في: « استيعاب المعاني التي ينطوي عليها الفعل الاجتماعي والتفاعل، لا تفسير طبيعة القوى الخارجية التي تدفع الناس إلى نمط معين من الأفعال... [15]».

ينطلق هذا الموقف من تأكيد الإختلاف الجدري بين موضوع العلم الطبيعي وموضوع علم الاجتماع، ويعتبر ماكس فيبر مؤسس هذا الاتجاه، حيث يعتبر أن علم الاجتماع هو: "ذلك العلم الذي يحاول الوصول إلى فهم تفسيري للفعل الاجتماعي لكي يتمكن من تقديم تفسير سببي لمجراه ونتائجه..."[16]، أي تفسير السلوك الإنساني في ضوء المعنى الذاتي الذي يعطيه الفاعلين الاجتماعيين لأفعالهم من خلال منهج الفهم الذي يقوم على الأسس الآتية:

وحدة التحليل: وهي الفرد في مقابل الكيانات الاجتماعية من خلال الفعل في:

1. أنماط الفعل: التمييز بين الفعل الذي هو سلوك إنساني ذي معنى، وبين السلوك الذي هو مجرد حركات، أو ردود أفعال خالية من المعنى.
2. الفهم التأويلي: كمنهج وليس كغاية للباحث، وينقسم التأويل إلى: الفهم المباشر لكل ما هو قابل للإدراك عن طريق الملاحظة، والفهم التفسيري: بالتعرف على الدوافع التي تسبب ظهور أفعال معينة.
3. التمييز بين مجال أحكام الواقع وأحكام القيمة: وهي دعوة إلى تأسيس علم اجتماع متحرر من القيم حيث ميز فيبر بين نوعين من الأحكام:

- أحكام القيمة: وتمثل الأحكام المتعلقة بما يجب أن يكون.
-أحكام الواقع: وهي الأحكام المتعلقة بما هو كائن[17].

ومن هنا نجد أن فيبر يعتمد على مسلمة أساسية في تناوله للموضوع الاجتماعي وهي: ضرورة الإقلاع عن كل فكرة إصلاح من قريب أو من بعيد والحيادية التامة المسبقة واللاحقة للباحث[18].

وهي نقطة تقاطع واتفاق مهمة مع المقاربة الوضعية، فعلى الرغم من أن فيبر يعارض النزعة الحسية ومماثلة الظواهر الاجتماعية بالطبيعية، فهو لا يتصور التناول العلمي للموضوع الاجتماعي إلا من خلال الفصل بين مجالي العلم والقيم، ون خلال منهج الفهم التأويلي.

رابعا: الموقف من فكرة التماثل

من خلال العرض السابق لأهم المواقف المعرفية في علم الاجتماع، ورغم الاختلافات الموجودة، فهناك الكثير من الباحثين يرون بأن مبررات هذه المماثلة تعبر عن تماثل جزئي بين الموضوعين الطبيعي والاجتماعي، وذلك لا يعني اعتبار الظواهر الاجتماعية أشياء، وإنما هو تماثل لغرض المنهجية، أي افتراض وجود تماثل بينهما من أجل الدراسة.

ومهما يكن من مبررات فقد نتج عن هذا الموقف العديد من السلبيات خلال التطورات اللاحقة يمكن إبرازها كالآتي:

اختزال الطبيعة الإنسانية في جانبها العضوي الفيزيقي: تطرح الوضعية بشكل منهجي كل ما هو خارق وفوق طبيعي وترفض قبول كل نظام خاص بالحياة الداخلية مجرد من تبريراته العقلية، و ذهب كونت إلى أن: «العلم الذي يفسر الملكات العقلية قياسا على خصائص الجمجمة الخارجية يمكن أن يفسر بكفاءة الاختلافات التي تظهر عل السلوك الإنساني».[19]

1. اختزال الظواهر الاجتماعية في جانبها الواقعي: حينما تتعرض الوضعية لدراسة الظواهر الاجتماعية غير المادية تعطيها دلالات واقعية وتستبعد عنها كل العناصر الغيبية التي تكون جزءا جوهريا في حقيقتها. فالدين كظاهرة اجتماعية موجودة – حسب الوضعيين- ولا سبيل إلى إنكارها، ولكن لا سبيل إلى الاعتراف بدين خارج حدود المجتمع. فكونت كما أشار ريمون آرون، يعتقد بأن: «الدين في عصرنا يستطيع ويجب أن يكون من وحي وضعي....»[20].

2. بعد ذلك جاء دوركايم، وانطلق في دراسة الظاهرة الدينية كظاهرة اجتماعية قابلة للتفسير العلمي دون أي فكرة مسبقة، وذلك: «بالتعرف على أشكالها الأولية عند الشعوب البدائية، ومن تم اعتقد دوركايم أن وجود الصورة الأولى للنظام الديني في عبادة " التوتم" لدى العشائر الأسترالية هو رمز تتخذه الجماعة لنفسها، فحينما تتجه العشيرة بالعبادة نحو التوتم فهي تتجه في الواقع عن طريقه إلى العشيرة نفسها، أي عبادة نفسها، فالمجتمع هو المعبود»[21].

2- التمزقات المنهجية والنظرية: خلال دراستنا لمسار تطور علم الاجتماع، نقف على حقيقة مخيفة تتمثل في: كثرة المقاربات النظرية والمنهجية وتنوعها/ الاختلاف الكبير بين هذه المقاربات إلى درجة التناقض، والتشرذم/تحول هذه المقاربات – في بعض الأحيان- من نظرية ومنهجية إلى

توجهات إيديولوجية ومذهبية. ويذهب عالم الاجتماع الايطالي جيوفاني بوزينو إلى أن «الإصرار على تقليد العلوم الطبيعية والرغبة بوضع علم الاجتماع في مكان الميتافيزياء والدين، والعقل البارد في مكان الأهواء....والتعارض بين العالم الموضوعي، والعالم الحسي للمشاعر، إن كل هذا جعلنا نغوص في الركود والتمزقات الحالية».[22]

بيار بورديو: «إن الموضوعانية والذاتية، النزعة الآلية والنزعة الغائية، الضرورة البنيوية والفعل الفردي ليست سوى تعارضات زائفة...وهي جميعها تساهم في تعتيم الحقيقة الإنسانية للممارسة البشرية».[23]

خاتمة:

من خلال سرد المواقف السابقة نستنتج بأن علم الاجتماع يحتاج إلى مقاربة وتناول أكثر شمولية للظاهرة الاجتماعية باعتبارها موضوعا للدراسة، وهي مقاربة يجب أن تتجاوز الرؤية الأحادية الاختزالية للموضوع الاجتماعي، وتبتعد عن التصنيفات المذهبية والمنهجية، من أجل التأسيس لتصور يعنى بالأبعاد الوضعية الحسية والمعيارية للظواهر الاجتماعية.

الهوامش:

1. (مادلين غرافيتس:2003-310).
2. (نيقولا تيماشيف: 1992-49).
3. (نيقولا تيماشيف: 1992- 47)
4. (أنطوني غدنز: 2005، 62،61)
5. (إميل دوركايم:1990- 57).
6. (أنطوني غدنز: 2005، 64)
7. (إميل دوركايم:دت-87)
8. (إميل دوركايم:دت-65)
9. (نيقولا تيماشيف:1992-52).
10. (عنصر العياشي،1999. 72)
11. (نيقولا تيماشيف: 1990- 85)
12. (رابح كعباش،2007. 132)
13. (عنصر العياشي: 1999.- 73).
14. (عنصر العياشي:1999-78)
15. (أنطوني غدنز: 2005، 76)
16. (نيقولا تيماشيف:1992-272)

17. (عنصر العياشي: 1999-127)

18. (فريديريك معتوق: 1985-93.)

19. (محمد أمزيان:1991-59).

20. (محمد أمزيان:1991- 60)

21. (محمد أمزيان:1991- 62- 63).

22. (جيوفاني بوزينو:1995-34).

23. (بيار بورديو:1997: 14)

قائمة المراجع:

1. عنصر العياشي، نحو علم اجتماع نقدي دراسات نظرية وتطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، الطبعة الأولى، 1999.

2. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الإجتماع تطوراتها طبيعتها ونماذجها الكبرى، ترجمة محمود عودة و آخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ، 1990.

3. بيار بورديو، أسئلة علم الاجتماع في علم الاجتماع الانعكاسي، ترجمة عبد الجليل الكور، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب ، الطبعة الأولى، 1997.

4. إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ، دون طبعة، 1990.

5. محمد محمد أمزيان، منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي، فرجينيا الولايات المتحدة، الطبعة الأولى، 1991.

6. زكرياء بشير إمام ، أصول الفكر الاجتماعي في الكريم: القضايا و النظريات دراسة تحليلية – مكتبة روائع ماجدلاوين الخرطوم، دون طبعة، 2000.

7. جيوفاني بوزينو، نقد المعرفة في علم الاجتماع، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية، الطبعة الأولى، بيروت، 1995.

8. فريديريك معتوق، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب و في الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الأولى، بيروت،1985.

9. أنتوني جدنز، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى، بيروت، 2005.

10. كعباش رابح، الاتجاهات الأساسية في علم الاجتماع، مخبر علم اجتماع الاتصال، جامعة منتوري، الطبعة الأولى، قسنطينة،2007.

11. Madelin Grawitz Méthodes des sciences Sociales Edition DALOZ . 11eme ed, Paris 2003.